فالتركيب للازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل
هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب
علة فالامكان ماخوذ في جانب المعلول فانا ناخذ شيئا
ممكنا ثم نطلب له علة ولا يمكن ان مع ذلك لا يعتبر احكام
مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزئي الحقيقي
والعادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا
فلو كان الامكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة
للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان
من شرائط التاثير فلا يوصف المؤثر بالاشتراط في تاثيره
واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون
جزء من علته التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر
بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها ناقصة المذكور غير صحيح
لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود فهو
ح والا لما وجد اذ ممكن الوجود فليفرض وجوده معها في زمان
وعدمه معها في زمان آخر فيحتاج في زمان الوجود الى ترجح

مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجيح الحاصل من العلة
التامة مشترك بين الزمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة
في وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلة هف فبان ان
المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا
لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ما بهيته من حيث هي هي
لا يوجب الوجود ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا
هداية لذا زاله ما سبق الى اوهام العوام من ان تاثير العلة
في شيء بنافي وجوده كون الشيء موجودا لا بنافي تاثير
العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم وجد
فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم
او حالة الوجود او في الحالتين جميعا لا جائز ان يفيد وجوده
حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود
والعدم هذا خلف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده فقط
فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشيء موجودا لا بنافي كونه
معدوما لا قال بعضهم من الاوهام العامة ان المعلول بعد ما